مرادات

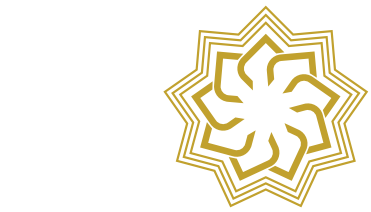

تقارير دولية

تحالف غير مقدس
الإرهاب والتجارة غير الشرعية
في شرقي إفريقيا

العـــدد
32

2021

ديسمبر

www.imctc.org

تقارير دولية

إصدار شهري يصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

المشرف العام

اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي

الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب / المكلّف

رئيس التحرير

عاشور بن إبراهيم الجهني

مدير إدارة الدراسات والبحوث

ملاحظة: الأفكار الواردة في هذا التقرير تُمثّل رأي الجهة المصدرة له ولا تُمثّل رأي التحالف بالضرورة

تحالف غير مقدس

الإرهاب والتجارة غير الشرعية في شرقي إفريقيا

صدر هذا التقريرُ المعنون بـ «تحالف غير مقدَّس: الصِّلات بين التطرف والتجارة غير الشرعية في شرقيِّ إفريقيا – An Unholy Alliance: Links Between Extremism and Illicit Trade in East Africa» عن مشروع مكافحة التطرف، وهو من إعداد السير: «إيفور روبرتس» الدبلوماسي البريطاني السابق. ويتناول التقرير كيف تموِّلُ الأنشطةُ التجارية غير المشروعة التنظيماتِ المتطرفةَ والإرهابية في شرقيِّ إفريقيا؟ وكيف تُسهم هذه التنظيماتُ في تلك الأنشطة؟

يقع التقريرُ في سبعة أقسام، تشمل تعريفَ التجارة غير الشرعية وأنشطتها، وبيان عَلاقتها بالتطرف العنيف، وأنماط تلك الأنشطة في شرقيِّ إفريقيا، وإسهام الجماعات المتطرفة فيها، ولا سيَّما تجارة العاج، والتَّبغ، والأسلحة الممنوعة. ويختتم بتوصيات لتعزيز الاستقرار في المنطقة، ومناهضة هذا الخطر المزدوِج.

أهميَّة الموضوع

تُعدُّ قضيةُ الاقتصاد السياسي الذي تقوم عليه الحركات المتطرفة من أكثر القضايا التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي في دراسات التطرف والإرهاب. وكان منبع هذا الإغفال العناية بالجوانب الفكرية والآثار السياسية والأمنية لانتشار هذه الجماعات ونشاطها على مستوى الإقليم والعالم. ومن هنا كان اهتمامُ تنظيم داعش بتكوين بناءٍ أولي لدولة متطرفة، وانخراطُه في عمليات اقتصادية مع أطراف شتَّى مؤشِّرًا على أهمية هذا الموضوع. كما أشارت تقاريرُ دَولية عدة إلى تورُّط حزب الله اللبناني الإرهابي في أنشطة اقتصادية مخالفة للقانون، كتجارة المخدِّرات، وتهريب الألماس عبر أمريكا اللاتينية وغربيِّ إفريقيا. وفي المقابل لم تسلم منطقة شرقيِّ إفريقيا والقرن الإفريقي حيث عانت هذه المنطقة منذ عقود مخاطرَ كثيرة، من حروب بين الدول، وحروب أهلية، وانقسامات في بنية الدول، أدَّت إلى انتشار الحركات الإرهابية والانفصالية، وكان أخطر هذه الحركات حركة الشباب الصومالية، وجيش الربِّ (المسيحي) في أوغندا، وتنظيم أهل السُّنة والجماعة في موزامبيق. ومع ازدياد المخاطر الأمنية في هذه المنطقة، ما زالت تحظى باهتمام عالمي؛ بسبب مواردها الطبيعية، وموقعها الدَّولي على خطوط التجارة بين آسيا والغرب وإفريقيا. وهذه الأسباب نفسُها جعلتها مكانًا أمثلَ للتنظيمات الإرهابية وعصابات التهريب والتجارة غير الشرعية.

ويبيِّن هذا التقريرُ حدودَ التداخل بين الجماعات الإرهابية والإجرامية في هذه المنطقة؛ إذ تتصهر الحدودُ بين الإرهابيين والمهرِّبين، ويوضح البيئةَ التي أدَّت إلى شيوع التهريب والأنشطة الاقتصادية غير الشرعية، التي كوَّنت اقتصادَ ظلٍّ كبيرًا في معظم بلدان المنطقة، التي يشيع فيها الفسادُ، وغياب المحاسبة القانونية والسياسية، وإهمال المراقبة على الحدود والموانئ. ويهتمُّ التقرير أيضًا بحدود انخراط الجماعات الإرهابية المختلفة في المنطقة في تجارة التهريب غير الشرعية للعاج والتبغ والأسلحة.

حدود التعريفات وتداخلها

يقدِّم هذا القسم من التقرير إطارًا لحدود التداخل بين التطرف العنيف والتجارة غير الشرعية. ويعرِّف روبرتس التجارةَ غير الشرعية بأنها: الأنشطةُ التي تتضمَّن تبادلَ سلع وخِدْمات بين أفراد أو تنظيمات؛ بحيث تكون هذه السِّلعُ أو الخِدْمات أو الطرق التي يجري تبادلها بها ممنوعةً وَفقًا لتشريعات محلِّية أو دَولية.

حدَّدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فئاتِ هذه التجارة التي قد تتضمَّن تبادلَ سلع ممنوعة مثل المخدِّرات، والتبادل غير المشروع لسلع «منظمة حقوق الملكية الفكرية» أو السِّلاح، وبيع السِّلع بعيدًا عن أسواقها الشرعية، أو تجنُّبًا للضرائب مثل تهريب التبغ، أو بيع السِّلع المسروقة مثل الإلكترونيات،

حيث تتحكَّم شبكاتُ المافيا المنتشرة في العالم المتقدِّم في جزء كبير من هذه التجارة، فضلًا عن العصابات المحلِّية. إلا أنها نجحت أخيرًا في اجتذاب عددٍ كبير من الجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، مثل حزب الله والقاعدة وداعش. وحدث التجاذبُ بسبب الأرباح الكبيرة التي تقدِّمها هذه التجارة، والدرجةِ العالية من التنظيم التي أصبحت عليها، وصارت أرباحُها أكثر توقعًا بسبب انخفاض مخاطرها، على خلاف الاعتماد على اختطاف الرهائن وطلب الفِدى الذي كان أسلوبًا سائدًا لتمويل الجماعات الإرهابية. وقد بلغ حجمُ التجارة غير المشروعة عالميًا 2.2 تريليون دولار، أي 3% من حجم الناتج العالمي الإجمالي، وهو حجمُ خسائر الاقتصادات الوطنية بسبب هذه التجارة.

إن التجارة الممنوعة تختلف بين مِنطَقة وأخرى، بحسَب توافُر الإمكانات والفرص، ومدى قدرة الدولة أو المجتمع على التصدِّي لها. وتشير الإمكاناتُ إلى التعقيد النِّسبي للجماعات الإرهابية والعصابات المنخرطة في أنشطة التهريب. وتُعفي أنشطة التهريب الجماعاتِ الإرهابيةَ من عقوبات قضائية أشدَّ في حال إلقاء القبض على عناصرها بتُهَم التهريب فقط. كما أسهمت العولمةُ في تعقيد أنماط هذا التداخل؛ فعلى سبيل المثال: يُوزَّع الأفيون الأفغاني في السوق الأوروبية عبر سلسلةٍ من الشبكات الإجرامية المكوَّنة من مهرِّبين أفغان وإيرانيين وكُرد وأتراك وألبان. وقد ساعدت شبكةُ الإنترنت المظلم DARK WEB على توسيع فرص التعاون بين هذه الشبكات الإجرامية.

أما الفرصُ فتتمثَّل في الوفرة النسبية للسِّلع والموارد والثرَوات التي يمكن تهريبُها والاتِّجار بها بطرقٍ غير مشروعة، فضلًا عن الحاجة وتوافر أسواق لترويج هذه السِّلع فيها. وأخيرًا يشير عنصرُ التصدِّي إلى قدرة المجتمع المدني والجهات الحكومية على التعامل الإيجابي مع المنخرطين في هذه الأنشطة ومكافحتها، بواسطة الإجراءات القانونية، وضبط الحدود، وبرامج الشفافية والحوكمة، ومكافحة الفساد. وبناءً على هذه المعايير، يدرسُ التقرير معالمَ سوق التجارة غير المشروعة في شرقيِّ إفريقيا، وإسهامَ الجماعات الإرهابية فيها.

تلاقي التطرف والتجارة الممنوعة

في الجزء الأول من القسم الثالث من التقرير يشرح روبرتس أنماطَ التداخل بين حركات التطرف العنيف وتجارة التهريب في شرقيِّ إفريقيا؛ إذ تنتشر في المنطقة كثيرٌ من الجماعات المتطرفة التي تعمل في الأطراف والأرياف، والعصابات التي تعمل في المدن والحضَر، وشبكات إجرامية عابرة للحدود، وكلُّها تعتمد على الأنشطة غير المشروعة لتمويل نشاطاتها.

وأبرزُ هذه الجماعات وأكثرها مرونةً وتنظيمًا حركةُ الشباب الصُّومالية، التي ما زال نشاطها في الصومال وكينيا وجيبوتي قائمًا على الرغم من جهود المجتمع الدَّولي في محاصرتها. وقد اعتمدَت الحركة مدَّةً طويلة على فرض الأَتاوَى وابتزاز المجتمع المحلِّي، إلا أنها وسَّعت نشاطاتها التجاريةَ غير المشروعة منذ أعلنت تبعيَّتها لتنظيم القاعدة في 2012م، وتعاونت مع جماعات تهريب السلاح والفحم والمخدِّرات والعاج، ولا سيَّما عبر اليمن. أما الجماعاتُ المسلَّحة التي ما زالت تقتسم السُّلطة في جمهورية إفريقيا الوسطى، فعلى الرغم من اتفاقية السلام الموقَّعة في 2020م، فهي ما زالت منخرطة في تهريب الألماس وتتاجر بالأسلحة مع الجماعات المسلَّحة على الحدود في جنوب السودان والكونغو الديمقراطية.

وأما حركة أهل السُّنة والجماعة في موزامبيق (شباب موزامبيق) المرتبطةُ بداعش، فقد أعلنت ارتباطَها بالولاية الإسلامية في إفريقيا الوسطى في مايو 2018م. واستطاعت هذه الحركةُ أن تسيطرَ على مدينة «موسيمبا دا برايا» وميناءها، وتمكَّنت من استغلال مسارات التهريب القديمة هناك، وضمَّت بذلك عددًا كبيرًا من السكَّان المحلِّيين لها؛ بعد إغرائهم بالمال. وتنخرط الحركةُ في تهريب الأحجار الكريمة، والمطَّاط، والمخدِّرات، والموادِّ المصنَّعة من الحيَوانات البرِّية. وتشارك هذه الحركةُ حركةَ «المقاومة الوطنية الموزامبيقية» في التجارة نفسها. ولهذه الحركاتِ الإرهابية حلفاءُ في العصابات المحلِّية في كينيا، وعلى الرغم من استقرار الوضع السياسي منذ التسعينيات، خلَّفَت سنواتُ الاضطراب عصاباتٍ محلِّيةً قادرة على العمل باستقلال عبر شبكة تجارية واسعة تتقاطع مع العصابات التنزانية. وتسيطر العصاباتُ في البلدَين على خطوط نقل ومراكزَ في كلٍّ من نيروبي ودار السلام، وتعقد صفَقاتٍ مع جماعات إرهابية أخرى، مثل «حركة الشباب»، فتُتيح لها نِقاطَ ولوج؛ للإفادة من الأسواق المحلِّية عبر البلدين.

أما العصاباتُ الدَّولية فتمثِّل منطقة شرقيِّ إفريقيا كنزًا إستراتيجيًّا لها؛ لموقعها على خطوط التجارة العالمية، ومواردها الغنية. وتُستخدَم بنية النقل البرِّي والبحري التي تمتاز بها المنطقةُ لتهريب المخدِّرات من أمريكا اللاتينية وغربيِّ إفريقيا إلى آسيا، والأمر نفسُه ينطبق على التنظيمات الإجرامية الآسيوية. وتعتمد كلُّ هذه العناصر الإجرامية والمتطرفة

على تواطُؤ بعض العناصر الحكومية التي تستفيد من تجارة التهريب، وتذكر تقاريرُ شتَّى استمرار دعم عناصر الشرطة المحلِّية لعصابات المدن في كينيا.

فرص التجارة الممنوعة

تزداد فرصُ تجارة التهريب في شرقيِّ إفريقيا في ظلِّ الفساد القائم، واتساع الاقتصاد غير الرسمي؛ إذ تمتاز المنطقة بمزايا كثيرة تجعلها محطَّ أنظار شبكات الجريمة والإرهاب الدَّوليين. ويرى روبرتس أن ما في المنطقة من سوقٍ كبيرة وموارِدَ وثروات معدنية وطبيعية ضخمة، يجعلها بيئةً ملائمة للتجارة غير الشرعية، ومنها:

1. **تجارة الحياة البرِّية:** يصل حجمُ هذه التجارة إلى 23 مليار دولار سنويًّا، وهو مصدرٌ ضخم لتمويل العصابات الإرهابية والإجرامية، ولا سيَّما الحركاتِ الإرهابية والمتمرِّدة في جمهورية الكونغو وإفريقيا الوسطى. إلا أن خطر هذه التجارة لا يتعلَّق بالإرهاب فقط؛ بل بتهديده لأنواع كثيرة في الحياة البرِّية، بسبب الصيد الجائر لحيَوانات مطلوبة للأسواق الآسيوية، ولاسيما تلك التي تُقتل في سبيل الحصول على العاج. وقد توسَّعت العصاباتُ في صيد وحيد القرن (الكَرْكَدَّن) بعد رواج الإشاعات بإمكانية استخلاص علاج لوباء كورونا منه! وموَّلت «حركةُ المقاومة الموزامبيقية» المنشقَّة نفسها من أرباح هذا الصيد.
2. **الموارد الطبيعية:** تشيع عملياتُ القطع الجائر للأشجار في أوغندا؛ إذ يُقطَع 30–40% منها بطرائقَ غير شرعية، ويموِّل المهرَّبُ منها حركةَ جيش الربِّ المسيحي. وبعد أن تمكَّنت قواتُ الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميسوم) من استعادة مدينة كسمايو في 2008م، انخفضَت جدًّا أرباحُ «حركة الشباب» من تجارة الفحم والمطَّاط التي تسيطر عليها عبر ميناء المدينة. وما زالت مستخرَجاتُ التعدين في إفريقيا الوسطى تموِّل مسلَّحي العاصمة (بانغي). وتشير تقاريرُ مجلس الأمن الدَّولي إلى أثر تهريب الذهب والألماس عبر الكونغو في دوام الصراع. وسارعت «حركةُ أهل السُّنة والجماعة» في موزامبيق إلى السيطرة على أجزاءٍ من مدينة (كابو دلغادو) بعد اكتشاف الياقوت بكميَّات كبيرة فيها.
3. **المنتجات الزراعية والاستهلاكية:** تعتمد معظمُ اقتصادات المنطقة على الزراعة. وأسهمت حالات الفساد في انتشار المنتجات المزيَّفة التي بلغت في كينيا 40% من حجم السِّلع المتداولة في الأسواق المحلِّية. ومع تدخُّل الحكومات لضبط الأسواق، تزدهر الأسواقُ السوداء. وعلى سبيل المثال: أدَّى قرار تقييد استيراد السكَّر في كينيا إلى نشاط تهريبه عبر الصومال بداية من عام 2018م، ممَّا أسهم في ثراء أمراء الحرب في الصومال.

4. **المخدِّرات:** تقوم «حركة الشباب» بمعالجة كميَّات الكوكايين المهرَّب من أمريكا اللاتينية وآسيا، عبر خطوط نقل بين ميناءَي كسمايو وبوياسو؛ حيث يُصدَّر إلى وجهته في كينيا. وتشرف «حركةُ أهل السُّنة والجماعة» على نقل كميَّات من الهيروين شمالًا إلى تنزانيا، وجنوبًا إلى جنوب إفريقيا. وبات مطارُ عنتيبي في أوغندا نقطةَ التقاء عمليات تهريب الهيروين من كينيا وموزامبيق وتنزانيا إلى أوروبا.

5. **الأدوية غير الشرعية:** صارت المنطقة وجهةً أساسية لتهريب الأدوية، ويُقدَّر حجمُ هذه الأدوية بنحو 200 مليون دولار. وتشهد المنطقةُ انتشارًا غير معهود للصيدليات غير الرسمية، وللأدوية المغشوشة؛ لأن بلدان المنطقة لم توقِّع على اتفاقية الجرائم الطبِّية MEDICRIME. وكان وباء كورونا فرصةً لتوسُّع المتاجرة بأدوات طبِّية مخالفة للمواصفات، مثل اختبارات الوباء، والكحول، والمطهِّرات. وساعد انتشارُ هذه الموادِّ المغشوشة على فقد الثقة بهذه المنتجات.

تحدِّيات مكافحة التجارة الممنوعة

مِنطَقةُ شرقيِّ إفريقيا من أهم مناطق القارَّة في مخاطر التجارة غير الشرعية، ولا يوازيها في ذلك سوى منطقة وسَط إفريقيا. ويرى روبرتس أن هذا يعود إلى عدَّة تحدِّيات، أبرزها:

أ) الحدود وبنية النقل والأمن السيبراني: تزيد مساحاتُ الحدود البرِّية والشواطئ البحرية الكبيرة من صعوبة مراقبة التجارة غير المشروعة. ويضاعف من هذا التحدِّي التقدُّمُ البطيء في وضع إطار قانوني بين دول المنطقة لحماية المناطق ذات الأهميَّة المشتركة. ويتضح أنه مع إنشاء وَحَدات حرس الحدود البحرية الكينية في 2018م، اتجه المهرِّبون إلى نقل عمليَّاتهم على امتداد ساحل تنزانيا وموزامبيق، حيث تقلُّ درجة الرقابة. وتستفيد تنظيماتُ التهريب من شبكة نقل قوية في المنطقة، مقارنةً بغيرها، ولا سيَّما مع ضعف الرقابة على المطارات والموانئ. ولضعف الأمن السيبراني تشهد المنطقةُ إغراقًا بالسِّلع المغشوشة التي تُطلب عبر الإنترنت، وتأتي من الصين والهند وتركيا وغيرها.

ب) البنية الاقتصادية: شهدت اقتصاداتُ المنطقة في العِقد السابق على وباء كورونا تحسُّنًا ملحوظًا، إلا أنها ما زالت تواجه تحدِّيات مختلفة. مثلًا: على الرغم من ضعف تأثُّر اقتصاد المنطقة بالوباء لا بدَّ أنه سيؤثِّر في احتمالات النموِّ الكلِّي وفرص الاستثمار. وتعاني بلدانٌ مثل كينيا أزَمات ديون كبرى. كلُّ هذه الأمور تعزِّز تجارةَ التهريب وشبكات الاقتصاد غير الرسمي.

ج) التجارة البينية: ما زالت معظمُ بلدان المنطقة تعاني التنازعَ بين فرض سياسات حماية أو الاندماج في محيطها. ولا تفتقرُ المنطقة إلى الأُطُر المنظِّمة للتجارة الحرَّة بين بلدانها مثل الكوميسا وتجمُّع دول شرقيِّ إفريقيا EAC، فضلاً عن الأُطُر الإفريقية التي هي أشمل، إلا أنها لم تنجح في إدماج دول المنطقة. وغالبًا ما يُتذرَّع بشيوع التجارة الممنوعة لفرض مزيدٍ من القيود على الحركة الاقتصادية.

د) التركيبة الاجتماعية: مجتمعاتُ المنطقة من أكثر المجتمعات شبابًا في القارَّة والعالم؛ مثلًا: يبلغ عدد مَن هم دون سنِّ الثلاثين في أوغندا 70% من عدد السكَّان. إلا أنه مع ضعف النموِّ الاقتصادي وتراجع مشاريع التنمية، يصبح الشباب عُرضةً لاستقطاب الجماعات الأصولية وجماعات الجريمة المنظمة والتهريب. وليس هذا مجرَّدَ احتمال؛ بل هو ما يحدُث حقًّا. إن 10% من الشباب الإفريقي، على الأقل، تعرَّض إلى محاولات تجنيدٍ في الجماعات الإرهابية، وقد اغتالت «حركة أهل السُّنة والجماعة» خمسين شابًّا لرفضهم الانضمامَ إليها في موزامبيق.

هـ) المؤسسات المدنية والسياسية: ما زالت أكثر دول المنطقة تعاني عدمَ استقرار، أو إخفاقًا في عملية إعادة بناء الدولة، فضلًا عن تفعيل معايير الحكم الرشيد لمكافحة الأنشطة الإرهابية والإجرامية.

و) التعاون الأمني: أثَّرت حربُ تيغراي في عمل القوَّات الإثيوبية في قوات (الأميسوم) العاملة في الصومال، التي تمثِّل عاملًا مؤثرًا في الحرب على تنظيم «حركة الشباب». وجرى سحبُ عناصر التيغراي العاملة في هذه القوات وطردها. وعلى إثر خلاف بين نيروبي ومقديشيو سحبت كينيا أيضًا قواتها. وبدا الدعم الدَّولي لدول المنطقة في مكافحة الإرهاب أكثر تردُّدًا، ولا سيَّما مع وعد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بسحب القوات الأمريكية من الصومال في يناير 2021م. ويعني كلُّ هذا احتمال تعاظُم خطر «حركة الشباب» في المستقبل.

ز) عمليات إنفاذ القانون: بدأ الوعيُ الرسمي يزداد بشأن العَلاقة بين الإرهاب والتجارة غير المشروعة، مما تجلَّى في عددٍ من التشريعات والسياسات التي تستهدفُ تقويض تمويل الحركات الإرهابية. إلا أن دول المنطقة ما زالت تعاني استمرارَ كبار قيادات العصابات دون تحقيق قانوني، إذ غالبًا

ما يُضحَّى بالعناصر الأقل تأثيرًا. ومع ذلك شهدت بلدان المنطقة تحسُّنًا نسبيًّا في تطوير الأُطر القانونية اللازمة لمحاصرة التهريب الإجرامي.

ح) **عمليات الرقابة:** أي منعُ تحوُّل السِّلع إلى التجارة غير الشرعية. وفي هذا المضمار شهدت المنطقةُ بعض التقدُّم مع إنشاء مراصدَ لمنع الغشِّ في بعض المنتجات، ومراصدَ لتتبُّع حركة السِّلَع المغشوشة ولا سيَّما في كينيا. إلا أن هذه الإجراءاتِ ما زالت في بواكيرها، ولم تطبِّقها بقيةُ دول المنطقة التي تعاني ضعفًا في بنية أجهزتها الرقابية.

من مصادر التمويل

تتناول الأقسامُ اللاحقة في التقرير نماذجَ لمصادر تمويل التجارة الممنوعة للتطرف والجريمة المنظمة، ويقدِّم روبرتس ثلاثَ حالات بارزة، هي: تجارة العاج، والتبغ، والسلاح.

أولًا: تجارة العاج

أدَّى الطلبُ العالمي المرتفع على العاج إلى انخراط الجماعات المتطرفة في الصيد الجائر للحيَوانات البرِّية وتهريبها، ولا سيَّما الأفيال. وكما موَّل «الألماس الدموي» في التسعينيَّات كثيرًا من الصراعات في إفريقيا، أصبح العاج يموِّل أنشطةَ كثير من الحركات المتطرفة والانفصالية. وجعل تنظيمُ «جيش الربِّ» المسيحي المتطرف من غابات أوغندا نقطةً مهمة لتجارة العاج غير الشرعية، إذ يشرف على الصيد والتهريب شمالًا إلى السودان، وشرقًا إلى كينيا. والأمر نفسُه ينطبق على الجماعات المسلَّحة بإفريقيا الوسطى.

أما تنظيمُ الشباب الصومالي، فقد ابتكر طرقًا أكثر تقدُّمًا في هذه التجارة؛ إذ لا ينخرط التنظيم مباشرةً في الصيد الجائر، ولكنَّه يفضِّل العمل وسيطًا بين المشترين الدَّوليين والصائدين المحلِّيين، وهو ما يجلبُ له أموالًا دون جهود كبيرة. كما أن التنظيم لا يستخدم الموانئ الصومالية بسبب طول خطوط الإمداد، ويكتفي بالموانئ التنزانية والكينية.

وتعتمد العصاباتُ الآسيوية المنخرطة في هذه التجارة على ضعف بنية الأمن السيبراني لدى دول المنطقة، فتسوِّق منتجات العاج عبر الإنترنت، سواءٌ بواسطة الشبكة المظلمة، أو مواقع التواصل الاجتماعي. وفي بعض الأحيان يكون تبادلُ هذه المنتجات بواسطة العُملات المشفَّرة. وأحيانًا لا تحتاج هذه العصاباتُ إلى وسطاء، فتعمل في دول المنطقة مباشرة.

ونظرًا لخطر تجارة العاج الجائرة على الحياة البرِّية والتنوُّع البيئي في عموم الأرض، طبَّق المجتمع الدَّولي إجراءاتٍ لتقليل الطلب العالمي على العاج. وكانت البدايةُ في الاتفاقية الدَّولية سنة 1989، التي منعت تجارةَ العاج تمامًا. إلا أن بعض الدول مثل زيمبابوي وبتسوانا وناميبيا سُمح لها بتصدير بعض الكمِّيات لديها، مما أثار استياءَ دول إفريقية أخرى. وقرَّرت القيادة الصينية الحالية منعَ استيراد العاج قطعًا منذ عام 2015م، ووضعت على تجارته عقوباتٍ صارمة. وقد أسهمت هذه

الإجراءاتُ في تقليل الطلب الشرعي على العاج، إلا أنها لم تقضِ نهائيًّا على العرض، ولا سيَّما في دول شرقيِّ إفريقيا. لذا فرضت دولُ المنطقة عقوباتٍ صارمةً على هذه التجارة غير المشروعة سواءٌ بالسَّجن، أو بالغرامات الضخمة على المتورِّطين فيها.

ثانيًا: تجارة التبغ

هذه التجارةُ من أكثر أنماط التجارة شيوعًا في المنطقة وغيرها. ولا تُسهم تجارة التبغ الممنوعة في تمويل الجريمة المنظمة والإرهاب فحسب؛ بل تؤدِّي إلى خسائرَ واسعة للدول المعنية؛ إذ تحرمها عوائدَ ضريبية ضخمة تُقدَّر بنحو مئة مليون دولار سنويًّا. وتجذبُ هذه التجارة عددًا كبيرًا من المهرِّبين بسبب ضعف الرقابة عليها مقارنةً بأنواع أخرى كالمخدِّرات، فضلًا عن قلَّة المخاطر. وتأخذ هذه التجارةُ أشكالًا مختلفة، مثل: تزييف أنواع الدُّخان (السجائر)، ووضع علامات تجارية مزوَّرة، وتهريب التبغ المخصَّص للتصدير الذي تشتهر المنطقة بإنتاجه، مما يضع المنطقةَ في قلب سلسلة التجارة العالمية، لذا أصبحت تجارةُ التبغ غير المشروعة جزءًا رئيسًا في اقتصادات الحرب في المنطقة. ووَفقًا لتقارير لجان الخبراء في الأمم المتحدة، موَّلت تجارةُ تهريب الدُّخان عددًا من الجماعات المسلَّحة في الكونغو؛ كقوَّات الشعب الكونغولي المسلَّحة التي فُكِّكت في مرحلة مبكِّرة. ووقف بعضُ مموِّلي التجارة وراء بعض الجماعات المسلَّحة في الكونغو، وتمويل بعض الحركات في رواندا، فضلًا عن الدخول في نزاع على تزييف العلامات التجارية مع بعض شركات التبغ الكينية.

ثالثًا: تجارة الأسلحة

توصَف هذه التجارةُ بأنها أخطرُ أنواع التهريب؛ إذ تسبِّب ضررًا مباشرًا لسلامة المجتمعات وأمنها، وهي وَقودٌ للحركات المسلَّحة وجماعات الإرهاب والعنف. وعلى الرغم من ارتباط هذه التجارة بنطاق واسع من الأسلحة والذخائر، ومنها الأسلحةُ الثقيلة، إلا أن أكثرها صلةً بتجارة التهريب هي الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تعرِّفها الأمم المتحدة بأنها الأسلحةُ النارية المحمولة باليد، مثل: البنادق الهجومية الآلية، وشبه الآلية، فضلًا عن المركبات الخفيفة، والصواريخ المحمولة المضادَّة للمدرَّعات وما شابهها. وغالبًا ما تُنتَج هذه الأسلحةُ وَفقَ القانون، إلا أنها تتحوَّل إلى أسلحة غير مشروعة في حال صُدِّرت بطريقة غير قانونية، أو غُيِّرت وجهتُها الشرعية، أو وُجِّهت إلى طرفٍ يقع تحت طائلة العقوبات، قد يكون تنظيمًا مسلَّحًا أو دولة. وعلى خلاف أنواع من السِّلع المهرَّبة التي تُستخدَم مرَّة واحدة، تتسمُ هذه السلع بالاستمرار. ووَفقًا لمكتب الأمم المتحدة المختصِّ بالمخدِّرات والجريمة، تجري النسبة الكبرى لهذه التجارة عبرَ المسارات البرِّية.

وأدَّت الحروبُ المتتالية في المنطقة منذ نهاية عهود الاحتلال، التي شهدت تدخلًا من الأطراف الدَّولية، إلى تدفُّق كميَّات كبيرة من الأسلحة على المنطقة، ولا سيَّما الأسلحة الروسية.

إلا أن تغيُّر عددٍ من الأنظمة الحاكمة هناك كالصومال ورواندا وإثيوبيا وأوغندا في عِقدَي الثمانينيَّات والتسعينيَّات جعل من المنطقة سوقًا كبيرةً للأسلحة المتدفِّقة من مخازن الأمن والقوات المسلَّحة إلى أيدي الجماعات الإرهابية المسلَّحة.

ورافق كلَّ التحولات والاضطرابات في تلك الدول تدفقُ الأسلحة عبر الحدود، وكثيرٌ منها انتقل إلى أيدي جماعات الرُّعاة والمزارعين المتصارعين دومًا على المراعي، مما جعل تلك الصراعات اليومية أكثرَ دموية وعنفًا. وكانت النتيجةُ النهائية لانتشار تهريب الأسلحة عبر المنطقة حصولَ تنافس دائم على طلب السلاح، ومخاوف دائمة من فِقدان السيطرة.

ومنحت تجارةُ الأسلحة العصابات المحلِّية، كما في كينيا، شعورًا بالاستقلال في مواجهة الدولة. وأصبحت تلك العصاباتُ في نيروبي ومومباسا وكيسومو وغيرها تحدِّد مسارات هذه التجارة حتى خارج كينيا، وتُذكي الصراعاتِ القائمةَ في أوغندا والكونغو وجمهوريات وسط إفريقيا. وكان لتباطؤ تطبيق الحظر الدَّولي على تصدير الأسلحة إلى بعض مناطق النزاع مثل جنوب السودان، أثرٌ في استمرار تدفُّق الأسلحة الصينية إلى أطراف الصراع المستمرِّ من عام 2013 إلى 2020م.

وتبقى المشكلة حاليًّا في نزع هذه الأسلحة المنتشرة في السودان وجنوب السودان، التي قد تجدُ طريقها نحو إثيوبيا. إذ شهدت المنطقةُ تدفُّقَ أسلحة منحرفة عن مسارها، من شركات صينية وروسية وبلجيكية وسلوفاكية وغيرها.

وبات الخروج على الشرعية في اليمن مصدرَ تسليح جديد لحركة الشباب الصومالية، بعد تراجُع مصادر التسليح المحلِّية المتوافرة منذ التسعينيات. فقصدَت الأسلحةُ اليمنية منطقة بونتلاند شبه المستقلَّة، حيث تنتشر عناصرُ تابعة لتنظيم داعش، وفيها أيضًا عناصرُ تابعة لحركة الشباب في جبال جوليس. وكان توافرُ الأسلحة الشخصية في اليمن وقربُ المسافة عاملَين دائمين لتدفُّق الأسلحة بين ضَفَّتَي خليج عدَن. وإن تصاعد التنافس الدَّولي في المنطقة، ومحاولةَ إيران إيجاد موطئ قدم لها

في الصومال، ضاعفَ من تدفقات الأسلحة من اليمن إلى الصومال. وقد رصدت البحرية الدَّوليةُ نحو عشر سفن إيرانية تحمل أسلحةً إلى حركة الشباب فيما بين عامي 2015–2020م وتضمَّنت هذه الأسلحةُ بنادق كلاشينكوف، وصواريخ آر بي جي، وأخرى مضادَّة للدبابات، وأسلحة آلية وغيرها. ومن الملاحظ أيضًا أن كثيرًا من هذه الأسلحة المهرَّبة وجدت لها مساراتٍ أخرى بعيدًا عن الصومال؛ فقد رُصِدَ كثيرٌ منها في الأسواق المحلِّية في كينيا وتنزانيا وغيرهما. مما يؤكِّد صعوبةَ السيطرة على تدفقها.

نحو نظام إقليمي مستقِر

يورد القسمُ الأخير من تقرير روبرتس التوصياتِ المقترحةَ لعلاج الخطر المزدوِج لكلٍّ من التطرف العنيف والتجارة غير المشروعة، إلا أن هذه التوصياتِ تتجاوز علاجَ القضية، وتتحدَّث عن خُطة إستراتيجية أوسعَ تستهدف بناء نظام إقليمي أكثر قوة واستقرارًا في منطقة شرقيِّ إفريقيا. وتقوم هذه الإستراتيجيةُ على خمسة أسُس هي:

- ضرورةُ التعامل مع التطرف والجريمة والتجارة غير المشروعة على أنها شرورٌ متساوية ومتكاملة تهدِّد الأمن القوميَّ لبلدان المنطقة. وسيكون لهذا التعامل آثارٌ في طبيعة العقوبات القانونية والإجراءات المتَّخذة لمواجهة هذه المخاطر.
- الشمولُ وتعدُّد الجوانب للتعامل مع التجارة غير المشروعة، ومن الضروري الأخذ في الحُسبان تعقُّد مسارات التجارة الممنوعة وتداخلها، فطرقُ تهريب الأحجار الكريمة هي نفسها طرق تهريب الهروين. وتُعَدُّ كينيا سبَّاقةً في هذا الصَّدَد؛ إذ نجحت أجهزةُ مكافحة الغشِّ ومجموعة عمل مكافحة الأنشطة الممنوعة في تقديم إطار عمل شامل لمكافحة هذه الأنشطة. وقد تمكَّنت نيروبي من تأسيس مرصَد وطني لمراقبة التجارة غير المشروعة يرصد حركةَ هذه الأنشطة، وتأسيس قواعد بيانات لهذه المنتجات. وأُسِّست مجموعةُ عمل تُعنى بمراقبة حركة الأسلحة غير المشروعة. وينبغي تعميمُ هذه التجرِبة على جميع بلدان المنطقة، علمًا أن تناقص الأنشطة الممنوعة سيجلب عوائدَ مالية يمكن أن تشملَ أنشطة نظُم المراقبة التي هي البنيةُ التحتية لعمليات المكافحة.
- تعزيزُ التعاون الإقليمي وحشدُ الدعم الدَّولي لمناهضة التجارة غير المشروعة، فهي تعمل في شبكات عابرة للحدود، من الصعب على أيِّ دولة أن تواجهَ هذا التهديد وحدَها. ويشير روبرتس إلى ضرورة أن تتجهَ دول شرقيِّ إفريقيا إلى بناء أطُر للتعاون؛ كأن تتفقَ على مشروع قانون تجمُّع دول المنطقة. وأثبت تدخلُ هيئة مكافحة المخدِّرات الأمريكية نجاحه في ملاحقة شبكات تجارة المخدِّرات في المنطقة.

وإن على المجتمع الدَّولي أن يعزِّزَ مساعداتِه لدول المنطقة في مكافحة مخاطر الجماعات الإرهابية المهدِّدة لأمن تلك الدول جميعًا، ولا سيَّما حركة الشباب، وداعش، فضلًا عن تقديم المساعدات العسكرية الاعتيادية الأخرى. إلا أن هذا الدعم لا ينبغي أن يكون غيرَ مشروط، في ظلِّ الفساد والقمع الذي تمارسه بعضُ دول المنطقة. ويمكن أن تتضمَّن اتفاقاتُ التجارة الحرة بين دول المنطقة والقوى الاقتصادية الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا إجراءاتِ تعاون لمكافحة طرق تجارة التهريب. في المقابل، على هذه الدول أن تفرضَ عقوبات على الأشخاص والجهات المشاركة في تجارة الأسلحة والذخائر والعاج والحيَوانات البرِّية غير المشروعة.

- الاهتمامُ بوسائل إنفاذ القانون لردع أنشطة التجارة غير المشروعة واستهداف المنخرطين فيها، وذلك بزيادة كُلفة الانخراط في هذه الأنشطة. إلا أن هذه الإستراتيجية تحتاج إلى توازن دقيق. على سبيل المثال: غلَّظَت أوغندا في 2016م عقوباتِ تجارة المخدِّرات، إلا أنها لم توسِّع من صلاحيات المحاكم في تحريك القضايا على كبار تجَّار المخدِّرات. ولم تثبت العقوبات الموقعة على استهلاك المخدِّرات من قِبل الأفراد أنها مؤثرة في مكافحة الإدمان الذي يعززه مثلًا تهريبُ بعض الأدوية المغشوشة؛ مثل تلك التي يُدَّعى أنها تعالج فيروس كورونا. لذا من الضروري على دول المنطقة أن تتفقَ على اتفاقية الجرائم الطبِّية. وتحتاج دولُ المنطقة أن توليَ عنايةً بإجراءات الأمن السيبراني التي تكاد تغيب عن المنطقة؛ إذ تستغلُّ شبكات التهريب الإنترنت لتسهيل عملياتها.
- استعمالُ أدوات المراقبة لتنظيم الصناعة والأسواق، ولمنع إنتاج المنتجات غير المشروعة وتدويرها. وتقدِّم تجرِبة كينيا في مراقبة حركة تجارة المخدِّرات حالةً نموذجية لبقية دول المنطقة، وهو ما يمكن تطبيقُه على حالات أخرى مثل تجارة الكحوليات غير المشروعة. وتقدِّم أوغندا تجرِبةً مهمة في إصدار (دمغات) الضرائب الإلكترونية لمراقبة السِّلع. ومن الضروري تعزيزُ هذه التجرِبة بتوسيع عمليات المراقبة على بقية الأسواق. ومن الضروري أيضًا أن ينشئ تجمُّع دول شرقيِّ إفريقيا إطارًا مؤسسيًّا يسمح لأعضائه بالتحقيق في الأنشطة المشتبَه بها، ومحاكمة الأشخاص المنخرطين فيها.

تحالف غير مقدس

الإرهاب والتجارة غير الشرعية في شرقي إفريقيا

AN UNHOLY ALLIANCE

LINKS BETWEEN EXTREMISM AND ILLICIT TRADE IN EAST AFRICA

الصادر عن

مشروع مكافحة التطرف

2021

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION